

# تجديد النشاط

## مؤتمر مراجعة برنامج العمل لعام ٢٠١٢

في الفترة ما بين أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول ٢٠١٢، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر المراجعة الثاني لبرنامج عمل الأمم المتحدة في مقرها في نيويورك. وبالرغم من أن العديد من المشاركين كانوا يمتنون النفس بنتائج ايجابية، واجه مؤتمر المراجعة الثاني نفس المشكلة التي أدت إلى إخفاق مؤتمر المراجعة الأول في عام ٢٠٠٦، وهي انعدام المنطق في مهمة تقتضي من المؤتمر مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في ظل غياب أي آلية للقيام بذلك.

### تجنب مؤتمر عام ٢٠١٢ العديد من المشاكل التي أحاطت بمؤتمر عام ٢٠٠٦

ويوضح هذا الفصل كيف تمكن مؤتمر المراجعة الثاني من تحقيق نتيجة تعزز الأمل ببرنامج عمل أفضل بالرغم من الشكوك المبدئية المحيطة بمهمته. وبالاستناد إلى وثائق الأمم المتحدة ذات العلاقة وملاحظات المؤلف الشخصية من الاجتماع ومرحلته التمهيدي، يقوم الفصل بتفحص السمات الرئيسية لعملية وحصيلة مؤتمر المراجعة.

بالنسبة للعملية، تميز مؤتمر المراجعة الثاني، بما في ذلك مرحلته التمهيدي، بالتقدم التدريجي الواضح نحو النتيجة النهائية المرضية للجميع. وقد تجنب العديد من المشاكل التي أحاطت بمؤتمر المراجعة الأول بشكل كبير من خلال استخدام طريقة عمل ساهمت في نجاح اجتماعات الأسلحة الصغيرة التابعة للأمم المتحدة بعد عام ٢٠٠٦. وقد تجلّى هذا من بين عدة أمور أخرى في تعيين رئيس المؤتمر، السفير يو. جوي أوغو من نيجيريا، والاستخدام الأمثل لوقت الاجتماع الضيق. ومن العوامل الهامة الأخرى التي ساهمت في نجاح مؤتمر المراجعة التخلص من الشكوك المحيطة بمهمته في مرحلة مبكرة. وقد تم إعداد مسودات النتائج ومناقشتها خلال الشهور التي سبقت المؤتمر. وفي الوقت الذي انطلق فيه الاجتماع، بدأ أن الدول مرتاحة للنتائج التي تم تضمينها مباشرة في تطبيق المعايير التي حددها برنامج العمل ووثيقة التتبع الدولية، مع التطلع قدما نحو المزيد من النتائج الايجابية. وعلى نفس القدر من الأهمية، أظهرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر المراجعة الثاني رغبة في تقديم التنازلات وهو ما افتقرت إليه في مؤتمر عام ٢٠٠٦.

في نهاية مؤتمر المراجعة الثاني، تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع مخرجا هاما التزمت بموجبه بتطبيق سلسلة من الإجراءات المصممة لتعزيز تنفيذ برنامج العمل ووثيقة التتبع الدولية خلال الفترة التي تسبق مؤتمر المراجعة الثالث في عام ٢٠١٨. وكما يذكر هذا الفصل بمزيد من التفصيل، ففي حين تكرر بعض هذه الإجراءات نصوص برنامج العمل أو وثيقة التتبع الدولية، فإن العديد منها، بالاستناد إلى مناقشات الاجتماع السابق، كانت خارج إطار العمل الحالي. ووجدت النصوص بشأن الضوابط الحدودية، والنساء، وتتبع النزاعات، مكانا لها في الحصيلة





ضابط من قوات أمن الحدود الهندية متحدثاً إلى صحفيين على الحدود الهندية- الباكستانية حيث تم مصادرة كميات من الهيروين والعملية المزورة والأسلحة، ثانا كودا، الهند، يناير/ كانون الثاني. أطراف قديري / AP Photo ©

النهائية، بالرغم أنها كانت مثيرة للجدل في اجتماعات الأمم المتحدة السابقة. علاوة على ذلك، وبالرغم من تفضيل بعض الدول الواضح لبرنامج عمل ووثيقة تتبع دولية ضعيفين، فلم يتم التخفيف من المعايير الحالية. وحدثت حصيلة مؤتمر المراجعة التحركات الأخيرة نحو المزيد من العمليات المنظمة وتحديد الخطوط العريضة لدورة اجتماع عامي ٢٠١٢ و٢٠١٨.

وبالرغم من هذه المكاسب، فلا تزال الكثير من الفجوات. أولاً، لا يزال من المستحيل الحديث كثيراً عن «التقدم المحرز» في تنفيذ برنامج العمل ووثيقة التتبع الدولية في غياب آليات تقوم بشكل مستقل بتقييم مدى التزام الدول بتعهداتها بموجب هذه الوثائق. ولا تشير حصيلة مؤتمر المراجعة إلى التفكير المحتمل بالتوجهات طويلة الأمد في انتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها، إلى جانب الشكوك بشأن فاعلية برنامج العمل ووثيقة التتبع الدولية، غير أن هذا الجزء من برنامج العمل لم تتم صياغته بعد.

#### ما هو ضروري ليس فقط وجود خارطة، بل استخدامها للمضي قدماً

وبعيداً عن التنفيذ، لا يزال هناك مجال لتطوير المعايير. ومن بين القضايا العديدة التي حاولت الدول شمولها في مخرجات مؤتمر المراجعة ولكنها باءت بالفشل، وغالباً بسبب معارضة عدد قليل من الدول، فإن استثناء كلمة «الذخيرة» من النصوص النهائية قد يكون هذا الحذف الأكثر إثارة للجدل. ولكونها غير مستثناة أو مشمولة في برنامج العمل، بالنظر إلى فشل برنامج العمل في تعريف «الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة»، تظل الذخيرة نوعاً من الفراغ السياسي، بغض النظر عن دورها الهام في إشعال نيران الجرائم والنزاعات في أنحاء العالم.

وفي نهاية المطاف، وبالرغم من أوجه القصور فيها، تعتبر مخرجات مؤتمر المراجعة إنجازاً دبلوماسياً هاماً. وبغض النظر عن تبني الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مؤخراً لمعاهدة تجارة الأسلحة، يظل برنامج العمل الإطار العالمي الشامل الوحيد للسيطرة على الأسلحة الصغيرة حيث يغطي كافة مراحل دورة حياة الأسلحة الصغيرة من التصنيع إلى التخلص منها. و«السيطرة» أكثر صعوبة من الحظر. فدورة الحياة الطويلة وسلاسل الملكية المعقدة للعديد من أنواع الأسلحة الصغيرة تزيد من صعوبة المهمة. ولكن وبالاستناد إلى اجتماعات الأمم المتحدة السابقة إلى جانب برنامج العمل ووثيقة التتبع الدولية، فإن مؤتمر المراجعة الثاني يقدم خارطة طريق شمولية لمواجهة هذه التحديات.

من الواضح أن ما هو ضروري ليس فقط وجود خارطة، بل استخدامها للمضي قدماً. وكما تمت الإشارة إليه بوضوح في مؤتمر المراجعة الثاني، فإن عدداً قليلاً من الدول تنظر إلى معايير الأمم المتحدة بالنسبة للأسلحة الصغيرة بعين الريبة. وفي ذلك السياق، فإن إصرار الغالبية العظمى من الدول على الخروج بفائدة من المؤتمر كان هو العامل الحاسم في الموضوع. وفي الوقت الذي يظل فيه الهدف المعلن لمؤتمر المراجعة، وهو تنفيذ برنامج العمل ووثيقة التتبع الدولية «بصورة كاملة وفاعلة»، عبارة عن طموحات وتطلعات، فإن عملية الأمم المتحدة حول الأسلحة الصغيرة قد خطت حالياً خطوات كبيرة في هذا الاتجاه. ■